سوف يكون الاستعراض الدوري الشامل الخاص بمصر اختبارا لأعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ثمة حاجة لقيام أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات صارمة بغية وقف القمع الذي تتعرض له المنظمات غير الحكومية في مصر، والتصدي لقضية الإفلات من العقاب على ما يُرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان، ورفع القيود المجحفة التي طالت حريات التعبير عن الرأي، وتكوين الجمعيات والتجمع. كما أهابت المنظمة بالدول أن تخضع مصر للمساءلة، وذلك أثناء دراسة ملف مصر في جلسة الاستعراض الدوري الشامل المزمع عقدها في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، لا سيما مع الأخذ بالحسبان تقاعس أعضاء المجلس في السابق عن القيام بشيء من هذا القبيل.

ويصف التقرير الذي تضعه منظمة العفو الدولية بين يدي المجلس على هامش الاستعراض الدوري الشامل مصر على أنها بلد يمر بأزمة، لا سيما مع مقتل المئات من المحتجين جراء استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة، وتفشي التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، والاعتقالات الجماعية التي تستهدف أعضاء المعارضة السياسية، مع وقوع الإعلاميين وناشطي حقوق الإنسان في براثن هذه الإجراءات.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي على الدول المشاركة في فحص ملف مصر أن تحاسب السلطات فيها على تقليصها الحيز المتاح للمجتمع المدني. ويخشى ناشطو حقوق الإنسان في مصر من معاودة بدء حملة قمعية شاملة بعد أيام من انتهاء جلسة الاستعراض الدوري الشامل، خاصة مع اقتراب المهلة الممنوحة للمنظمات غير الحكومية من نهايتها في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وهي المهلة التي مُنحت لتلك المنظمات كي تصوب أوضاعها، وتسجل وفق قانون الجمعيات المروع (قانون رقم 84 لعام 2002)، أو الخضوع للمساءلة إذا أخفقت في ذلك.

كما يتعين أن يتناول الاستعراض الدوري الشامل مسألة الفشل شبه التام لنظام العدالة الجنائية في مصر، وتقاعسه عن محاسبة المسؤولين عن ارتكاب عمليات قتل غير مشروع وتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة وأشكال أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان. ولم تتم محاسبة، ولو عنصر واحد من عناصر قوات الأمن أو الجيش، على صعيد الانتهاكات الخطيرة التي ارتُكبت اثناء أحداث الإطاحة بمحمد مرسي في 3 يوليو/ تموز 2013، بما في ذلك القتل الجماعي للمحتجين في ميدان رابعة العدوية بتاريخ 14 أغسطس/ آب 2013. وبدلا من القيام بالمساءلة، آثرت السلطات القضائية تيسير تنفيذ حملة قمع كاسحة طالت المعارضة، وأمرت بحبس وإدانة الآلاف من خصوم الحكومة السياسيين.

وعلى الدول الأعضاء أن تنتقد مصر بشأن استمرار ممارستها الحجز التعسفي للإعلاميين والمحتجين وناشطي حقوق الإنسان الذين لا زالوا قابعين خلف القضبان لقيامهم بممارسة حقوقهم في حريات التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع بشكل سلمي. وعلى القائمين على آلية الاستعراض الدوري الشامل أن يركزوا على وجه الخصوص على مراجعة قضايا المعتقلين على ذمة قانون الاحتجاج (قانون رقم 107 لعام 2013). إذ يحظر هذا القانون الذي صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 على الجماعات والمنظمات الاحتجاج دون إشعار السلطات مسبقا ويمنح وزارة الداخلية صلاحية حظر تنظيم المظاهرات أو تغيير مسارها. وتشمل قائمة المعتقلين عملا بأحكام هذا القانون محتجين طلبة تظاهروا سلميا تأييدا للرئيس السابق محمد مرسي، ويساريين بارزين وقادة من حركة شباب 6 إبريل المعارضة وناشطين في مجال حقوق الإنسان.

كما ينبغي تسليط الضوء على مراجعة قانون جديد يوسع بشكل كبير نطاق اختصاص المحاكم العسكرية لتشمل محاكمة المدنيين. وفي ظل قانون جديد آخر صدر في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، تُعتبر "المؤسسات العامة الحيوية" بمثابة مؤسسات ومبان عسكرية، وينص القانون على شمول اختصاص المحاكم العسكرية الجرائم المرتكبة ضد هذه المؤسسات. ومن المرجح أن يمهد هذا القانون الطريق أمام عقد محاكمات عسكرية جماعية لمدنيين لاسيما المحتجين السلميين وطلبة الجامعات. كما يعيد هذا القانون إلى الأذهان شبح عهد المحاكمات الجائرة للآلاف من المدنيين أمام محاكم عسكرية، خاصة إبان حكم الجيش في الأشهر التي أعقبت تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك في فبراير/ شباط 2011.

كما ينبغي القيام أثناء الاستعراض الدوري الشامل لملف مصر بتمحيص قانون جديد صدر في مصر لتجفيف مصادر تمويل الجماعات المسلحة، ويُرجح أن يتم توظيفه ضد منظمات حقوق الإنسان أيضا. إذ تنص التعديلات التي أُدخلت على قانون العقوبات بتاريخ 21 سبتمبر/ أيلول 2014 على حظر تمويل الأفعال والأنشطة التي تضر "بالأمن القومي" أو "استقلال البلاد أو وحدتها وسلامة أراضيها" أو "تخل بالأمن والسلامة العامة". ويواجه مرتكبو هذه الأفعال عقوبات تصل إلى السجن المؤبد، وغرامات باهظة تصل إلى آلاف الجنيهات. كما يجوز للمحاكم أن تصدر أحكاماً بالإعدام إذا ارتأت أن نوايا مرتكبي تلك الأفعال كانت متعلقة بالإرهاب.

وفي هذا الإطار، تشير منظمة العفو الدولية إلى أن مصر قد شهدت تصاعداً في عدد الهجمات المسلحة المميتة، والتي استهدفت تحديداً المباني الحكومية وعناصر قوات الأمن والجيش، لا سيما في منطقة شمال سيناء المضطربة. فقد أدى هجوم وقع في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 إلى مقتل أكثر من 30 من أفراد الجيش. وفي الوقت الذي تضطلع الحكومة المصرية فيه بمهام منع وقوع هجمات عنيفة والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها في حال وقوعها، فيتعين عليها في معرض اضطلاعها بتلك المهام أن تراعي واجباتها المترتبة عليها وفق أحكام القانون الدولي.

وإذا أخفقت آلية الاستعراض الدوري الشامل في الطعن برواية السلطات المصرية المتشبثة بذريعة الحفاظ على "الأمن والاستقرار"، فسوف تفسر السلطات ذلك على أنه تفويض منحه إياها أعضاء مجلس حقوق الإنسان والمراقبين فيه كي تُصعّد من قمعها لمنظمات حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة، وما تبقى من رموز المعارضة السياسية.

كما ينبغي طرح اسئلة بشأن كيفية مراعاة مصر لواجباتها المتمثلة بضمان التمتع بالحقوق الاقتصادي والاجتماعية والثقافية. ولقد أدى مشروع توسعة قناة السويس وإنشاء منطقة عازلة على الحدود مع قطاع غزة إلى إثارة بواعث قلق على صعيد تنفيذ عمليات إخلاء قسري جماعي.

وتأتي جلسة الاستعراض الدوري الشامل في وقت تسعى فيه السلطات المصرية إلى استعادة موقعها بين أعضاء المجتمع الدولي، وذلك في ضوء القلاقل السياسية التي أعقبت الإطاحة بمحمد مرسي. وفي خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2014، تعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي "باحترام وتفعيل سيادة القانون وضمان حرية الرأي والدين والعمل على تحقيق النمو والازدهار ومستقبل واعد لجميع المصريين". هذا ويرسم التقرير الذي قدمته مصر على هامش جلسة الاستعراض الدوري الشامل صورة وردية للأوضاع في البلاد، متجاهلا بشكل كامل تقريبا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي شابت أربع سنوات ونصف ماضية من عمر البلاد.

وعلى الدول أن تشكك في توصيف أوضاع حقوق الإنسان في مصر، حيث يختلف الوضع كليا عما يتعرض له المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد والصحفيين والناشطين على أرض الواقع. وقالت منظمة العفو الدولية أنه في الوقت الذي تتأهب فيه مصر غدا لإبراز صورة غير حقيقية

لحالة حقوق الإنسان فيها، ينبغي ألا تُخدع الدول الأعضاء بذلك، وأن تطالب بالحصول على إجابات.

خلفية

تغطي جلسات آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تخضع لها كل دولة عضو في الأمم المتحدة مرة كل أربع سنوات ونصف الفترة المضطربة من تاريخ مصر منذ آخر استعراض دوري خضعت له في فبراير/ شباط 2010. وسوف يشمل الاستعراض الدوري الشامل الحالي لمصر فترة 18 يوما تلت انتفاضة يناير 2011 وأطاحت بحسني مبارك في 11 فبراير/ شباط 2011، والفترة التي أعقبتها من حكم الجيش من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والفترة المتمثلة بحكم الرئيس محمد مرسي من 30 يونيو/ حزيران 2012 والقلاقل السياسية التي أعقبت الإطاحة به في 3 يوليو/ تموز 2013. وتنظر الدول إلى الاستعراض الدوري الشامل على أنها آلية تعاونية غير مصممة للتصدي لأوضاع الأزمات أو الأوضاع التي تشهد انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان. وتريد الدول من مجلس حقوق الإنسان للتصدي لمثل هذه الأوضاع في معرض أعماله ودوراته العادية والاستثنائية. وترى منظمة العفو الدولية أنه يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة انتهاز كل فرصة يوفرها مجلس حقوق الإنسان لهم للتصدي لمثل هذه الحالات والوضاع.

طالع المزيد

مصر: حقوق الإنسان في أزمة: انتهاكات منهجية وإفلات من العقاب: التقرير الموسع المقدم من منظمة العفو الدولية إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للأمم المتحدة، أكتوبر/ تشرين الأول – نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 (رقم الوثيقة:MDE 12/034/2014)، 1 يوليو/ تموز 2014. (http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/034/2014/en/63d8f6f3-2cad-4553-bded-563bcf593170/mde120342014en.pdf)